الصباح الاقتصادية
12
العدد 3483 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 3 صفر 1441 - الموافق 2 أكتوبر 2019
Wednesday 2 October 2019 - No.3483 - 12 th Year

وجود الأهداف الاقتصادية المشتركة بين البلدين سيعالج الكثير من القضايا المختلفة

الروضان: الموافقة على إنشاء ملحقية تجارية في بغداد تتبع وزارة التجارة

■ الكويت حريصة على تذليل كافة المعوقات التي قد تعترض مسيرة التعاون الثنائي

■ اللقاء سيتجدد في شهر نوفمبر القادم خلال معرض بغداد الدولي

قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان انه تمت الموافقة على انشاء ملحقية تجارية في بغداد تتبع وزارة التجارة مشددا على وجود الاهداف الاقتصادية المشتركة بين البلدين سيعالج الكثير من القضايا المختلفة.

واعرب الوزير الروضان في كلمة له باختتام الاجتماع الاول للجنة الكويتية العراقية الوزارية المشتركة عن بالغ ارتياحه لتقدم العلاقات بين البلدين مبينا ان استمرار الارتقاء بها الى مستويات افضل عن طريق دعم التعاون المشترك بما يرقي طموحات القيادة السياسية في البلدين.

وذكر ان ما حققته اللجنة الوزارية من اتمام التوقيع على محضر الاجتماع لتعاون مشترك يعد امرا ايجابيا نحو تمكين البلدين من تفعيل العلاقات في مختلف المجالات مؤكدا ان الكويت حريصة على تذليل كافة المعوقات التي قد تعترض مسيرة التعاون الثنائي لتتمكن من تحقيق قفزة نوعية في العلاقة الثنائية.

واوضح ان ما اثمرت عنه اللجنة يؤكد حرص البلدين على تعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات مشددا على ضرورة متابعة ما تم الاتفاق عليه في محضر الاجتماع والعمل على تنفيذ المقترحات والتوصيات الصادرة عن اللجنة المشتركة وتجسيدها في اطارها العملي المناسب لما لها من دور حيوي في تعزيز التعاون الثنائي على كافة الاصعدة.

ولفت الى ان اللقاء سيتجدد في شهر نوفمبر القادم خلال معرض بغداد الدولي حيث سيتولى انشائه بالإضافة الى انه تمت مناقشة الموضوعات التي تتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية بين البلدين.

وقال العاني ان اللجنة حققت نجاحا في اجتماعها الاول وان الاجتماع المقبل سيكون في بغداد مبينا ان محضر اجتماع الدورة الاولى للجنة الكويتية العراقية الوزارية المشتركة يعتبر حجر الاساس لعلاقات تجارية واسعة ومتنوعة بين البلدين.

واوضح ان المحضر الذى تم توقيعه يمثل خارطة طريق حقيقية لتذليل كافة العقبات التي تعيق تدفق السلع بين البلدين وبالاضافة الى نقطة الانطلاق الحقيقية لعلاقات تجارية واقتصادية مستقبلية تصب في مصلحة البلدين.

وشدد على ان النجاح الذي تحقق خلال الاجتماعات يستلزم المثابرة والعمل بجد لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه لتتمكن من تحقيق الاهداف التي نسعى اليها في خلق تكامل اقتصادي يخدم الشعبين الشقيقين.

وذكر ان الحكومة العراقية عازمة على تقوية وتاصيل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين مبينا ان وزارة التجارة ستكون حريصة على متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في هذا المحضر مع الجهات العراقية المختصة وتذليل كافة للعوقات التي تحول دون تنمية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية.

من جهته قال عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد الخالد في كلمة له «ان كل الظروف مهياة لمزيد من النجاح وكل الايادي مفتوحة للتعاون وكل المجالات قابلة للتطوير والمشاركة ونحن مثل كل الدول الشقيقة في الوطن العربي فريق واحد نتعاون في مضمار التنمية والتقدم لما فيه ازدهار اوطاننا واستقرارها».

واضاف الخالد ان اللقاء يعد هدفا استراتيجيا لتعزيز العلاقات الكويتية العراقية المشتركة مشيرا ان مشاركة غرفة تجارة يعكس اهتمام القيادات العليا باشراك القطاع الخاص في عمليات تعزيز العلاقات المشتركة ويؤكد الحرص على الروابط الثنائية والتعاون المتبادل للخبرات وتطوير القطاعات التجارية بين البلدين.

وبين ان اللقاء يعكس الاصرار على فتح قنوات التواصل لتحقيق النجاح والعطاء لتعزيز التنمية وتحقيق الرؤية الاستراتيجية المنشودة بين البلدين مبينا ان مهمة اللجنة كما يراها القطاع الخاص تتطلب جهودا كبيرة ترسخة رغبة البلدين في تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية.

واكد قناعة غرفة تجارة بنتائج مؤتمر (استثمر في العراق) الذي عقد في فبراير 2018 بمشاركة واسعة من المجتمع الدولي الاقتصادي الذي اجمع على النهوض باقتصاد العراق في تنفيذ ماورد من توصيات ومشاريع مرتقبة جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص.

الروضان والعاني بعد توقيع الاتفاقية

■ العاني: الاجتماعات ناقشت منفذ صفوان الحدودي الذي سيتولى الجانب الكويتي إنشاءه

■ رجال الأعمال والتجار سيجدون فرصا استثمارية وتجارية كبيرة في السوق العراقي

من جانبه قال ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية الدكتور زهير جعفر في كلمة مماثلة ان مجالات التعاون (الكويتي العراقي) تتجة نحو التوسع مؤكدا ان الكويت تسعى جاهدة لتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين لا سيما العلاقة الاستثمارية الكبيرة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص الكويتي والقطاع الحكومي في العراق.

واضاف جعفر ان قانون الشراكة بين الخاص والعام تم عرضه لمجلس النواب العراقي موضحا ان ذلك القانون سيوفر الحماية الكاملة للمستثمر الاجنبي داخل العراق بالاضافة الى انه سيوفر الحصانة للاستثمارات الكويتية ويعطيها امتيازات وخصائص متعددة.

ولفت الى ان رجال الاعمال والتجار سيجدون فرصا استثمارية وتجارية كبيرة في السوق العراقي مشيرا ان انفتاح السوق العراقي للمنتجات والاستثمارات الكويتية سيسمح للتاجر ان يكون منتجا ومصدرا ومستثمرا في السوق.

واوضح ان السوق العراقي يضم عددا كبيرا من المجالات التي تتضمن مشروعات استثمارية وتجارية ضخمة وابرزها مشاريع البنية التحتية والسكنية وخطوط السكك الحديدة والطرق والمشاريع الصناعية والزراعية التي ستنعكس ايجابيا على التلاحم بين البلدين في كافة المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية.

انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع 1.6 في المئة

«المركزي»: ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار تراجعت خلال أغسطس

اظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي امس الثلاثاء انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 1ر6 في المئة في اغسطس الماضي على اساس شهري مسجلا 7ر37 مليار دينار كويتي (نحو 4ر124 مليار دولار امريكي).

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت في اغسطس الماضي الى مستوى 4ر33 مليار دينار (نحو 2ر110 مليار دولار).

واضافت الادارة ان ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية انخفضت في الشهر المذكور 3ر0 في المئة لتبلغ 5ر2 مليار دينار (نحو 2ر8 مليارات دولار) ليبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص 9ر35 مليار دينار (نحو 118 مليار دولار).

وبينت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) في اغسطس الماضي استقرت عند مستوى 9ر2 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار).

واشارت الى ان اجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 6ر0 في المئة ليسجل نحو 9ر6 مليار دينار (نحو 7ر22 مليار دولار).

واوضحت ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 1ر2 في المئة خلال اغسطس الماضي ليبلغ 8ر7 مليار دينار (نحو 7ر25 مليار دولار) في حين هبطت ودائع الاجل لدى (المركزي) بنسبة 3ر10 في المئة لتصل لنحو 4ر1 مليار دينار (نحو 6ر4 مليار دولار).

وافادت ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت في اغسطس الماضي 3ر0 في المئة عن مستواها المسجل في يوليو الماضي لتبلغ نحو 8ر37 مليار دينار (نحو 7ر124 مليار دولار) في حين استقر متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد عند 25ر3 في المئة.

وذكرت ان تمويل الواردات الكويتية انخفض في اغسطس الماضي بنسبة 3ر5 في المئة في حين ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي في اغسطس الماضي بنسبة 1ر0 في المئة ليسجل 8ر303 فلس لكل دولار.

ولفتت الى ان اجمالي قيمة الموجودات في (المركزي) ارتفع 3ر0 في المئة ليبلغ 11 مليار دينار (نحو 36 مليار دولار) في حين لنخفض صافي الموجودات الاجنبية لدى (المركزي) بنسبة 3ر0 في المئة ليسجل 7ر10 مليار دينار (نحو 3ر35 مليار دولار).

يذكر ان عرض النقد مصطلح يستخدم للتعبير عن كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويقسم الى نوعين رئيسيين هما عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الموسع.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع اضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

(Million Dinars) (مليون دينار)

	2019		2018	
	Aug اغسطس	Jul يوليو	Dec ديسمبر	Aug اغسطس
عرض النقد (ن2)	37787.9	38421.1	38806.4	37908.5
التغير عن الشهر السابق (%)	-1.6	-1.0	0.7	-0.9
التغير عن الشهر المماثل (%)	-0.3	1.1	4.0	4.5
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-2.1	-0.5	4.0	2.1
النقد المركزي :				
- بمفهومه الضيق	11065.5	11049.9	10785.1	10534.0
التغير عن الشهر السابق (%)	0.1	0.6	-4.1	0.4
التغير عن الشهر المماثل (%)	5.0	5.1	12.8	15.2
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	2.6	2.5	12.8	10.1
- صافي الموجودات الاجنبية	10719.8	10753.8	10408.2	10196.5
التغير عن الشهر السابق (%)	-0.3	0.7	-4.7	0.4
التغير عن الشهر المماثل (%)	3.1	3.9	11.6	14.4
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	3.0	3.3	11.6	9.3
رصيد أموال الغير لدى المركزي *	2872.5	2872.5	3842.3	3742.9
التغير عن الشهر السابق (%)	-10.4	-3.4	0.0	-1.3
التغير عن الشهر المماثل (%)	-31.1	-24.3	-23.7	-18.1
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-27.4	-18.8	-23.7	-21.5
النقود الضيقة :				
- بمفهومه الضيق	69151.9	68713.0	68555.9	64349.7
التغير عن الشهر السابق (%)	0.6	0.9	1.9	-0.1
التغير عن الشهر المماثل (%)	7.5	6.6	4.9	2.5
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	3.9	3.3	4.9	1.1
- صافي الموجودات الاجنبية	7892.5	7727.5	7713.2	7187.0
التغير عن الشهر السابق (%)	2.1	-0.9	7.6	-1.0
التغير عن الشهر المماثل (%)	9.8	6.3	8.0	-4.6
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	2.3	0.2	8.0	0.6
ودائع القطاع الخاص المحلي بالعملة : بالدينار الكويتي	35099.5	34931.8	34234.5	33485.2
	33489.2	34031.8	34234.5	33485.2
التغير عن الشهر السابق (%)	-1.6	-1.6	0.5	-0.5
التغير عن الشهر المماثل (%)	0.0	1.1	4.5	4.4
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-2.2	-0.6	4.5	2.6
بالعملات الاجنبية	2510.4	2518.4	2616.7	2697.1
التغير عن الشهر السابق (%)	-0.3	-0.3	-0.9	1.0
التغير عن الشهر المماثل (%)	-8.9	-6.7	-4.3	6.4
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-4.1	-3.8	-4.3	-1.3

جدول بياني توضيحي

«السوق الرئيسي» يرتفع..واللون الأحمر يواصل سيطرته على البورصة

استهلت بورصة الكويت تعاملات شهر اكتوبر أمس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 8ر7 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5670 نقطة بنسبة انخفاض 14ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5ر86 مليون سهم تمت من خلال 4295 صفقة نقدية بقيمة 8ر12 مليون دينار كويتي (نحو 5ر43 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر4 نقطة ليصل الى مستوى 4ر4718 نقطة بنسبة 1ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 2ر72 مليون سهم تمت عبر 2523 صفقة نقدية بقيمة 8ر5 مليون دينار (نحو 7ر19 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الاول 7ر13 نقطة ليصل الى مستوى 01ر6161 نقطة بنسبة 22ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 3ر14 مليون سهم تمت عبر 1772 صفقة بقيمة سبعة ملايين دينار (نحو 8ر23 مليون دولار).

وكانت شركات (اموال) و(شارقة ١) و(ايفا فنادق) و(منازل) و(المنتجعات) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (الاول) و(الانماء) و(كميفك) و(اعيان) و(ارزان) الاكثر تداولا في حين كانت شركات (كميفك) و(منشآت) و(مراكز) و(التعمير) و(تجارة) الاكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون افصاحا من بنك برقان بخصوص استرداد ما تبقى من مجموع الأوراق الرأسمالية الدائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال البالغة 8ر269 مليون دولار.

وشهدت الجلسة إعلان ايقاف اسهم شركة (دانة) عن التداول اعتبارا من يوم غد الاربعاء ليوم الثلاثاء المقبل لحين الانتهاء من اجراءات تخفيض رأسمالها فضلا عن اعلان موافقة هيئة أسواق المال على الانسحاب الاختياري لشركة (المنتجعات) من السوق اعتبارا من 9 يناير 2020.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

ومن الادوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة اقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة ايضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة باخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات او الافراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من اسهم اي شركة مدرجة.

مؤشرات البورصة تفشل في الانتفاض